آليات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر في ظل تحديات العولمة المالية وآثارها.

أ . لخضر بن أحمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة

مقدمة :

لقد شهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية العديد من التطورات خلال الربع الأخير من القرن الماضي و ذلك في إطار العولمة و التحرير المالي والمصرفي الذي انتهجته العديد من الدول، فقد أصبحت الأسواق المالية في معظم هذه البلدان و المؤسسات المالية والبنوك العاملة فيها تتمتع بقدر كبير من الحرية.

وضمن هذا السياق شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، لمسايرة الاتجاه العالمي خاصة موجة التحرر الاقتصادي التي عرفتها الاقتصاديات الاشتراكية، و قد شملت هذه الإصلاحات عدة قطاعات و من بينها القطاع المالي و المصرفي، و كان لصدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير القطاع المصرفي و فتحه أمام المنافسة.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها بالدراسة والتحليل لموضوع على قدر كبير من الأهمية ألا وهو إقامة منظومة مصرفية و مالية و الدور المنوط بها خاصة في ضل التحولات الاقتصادية الراهنة كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أن وجود جهاز مصرفي و مالي فعال في الجزائر سوف يؤدي دورا إستراتيجيا في تعبئة الموارد و المدخرات المالية و تهيئتها للاستثمار و كذا بث روح الحيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة و تحريك عجلة النمو الاقتصادي علي نحو متسارع فضلا عن مساهمته في جذب الاستثمارات المغتربة والعربية والأجنبية.

طرح الإشكالية: اعتبارا للوضع الاقتصادي والمالي الراهن في الجزائر، وفي ظل العولمة و التحولات الاقتصادية الجذرية التي تشهدها البلاد لا سيما التحول إلى اقتصاد السوق ونظرا للأهمية البالغـــة للمؤسسات المالية والمصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، فهل تمتلك المصارف الجزائرية القدرة على مواكبة الصناعة المصرفية العالمية و مواجهة المنافسة و من ثم تطوير أنظمتها و جودة خدماتها و منتجاتها؟ وكيف يمكن تعزيز عمل هذه المؤسسات المالية والمصرفية وتوجيهها لتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية التنموية في ظل ضغوطات العولمة؟ وما هي الإستراتيجية المتبعة في مواجهة تحديات العولمة ؟.

أهداف الدراسة : إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية و بالخصوص السؤال الجوهري، إذ أنها تحاول إبراز و توضيح معالم النظام المصرفي الجزائري الحالية و المتوقعة في ظل العولمة المالية.

هذا إضافة إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على بعض المفاهيم والمضامين المتعلقة بالعولمة و بالجهاز المصرفي والمالي وأهميته الاقتصادية.
- البحث في دراسة إمكانية إنشاء منظومة مصرفية في الجزائر تتماشى والتغيرات الاقتصادية الراهنة.
- التعرف على طبيعة الدور الاستراتيجي الذي تقوم به المصارف حاليا أو في المستقبل المنظور باتجاه بناء اقتصاد قوي.

المنهج المستخدم في الدراسة :

لبحث ومعالجة إشكالية الموضوع المطروحة ، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معظم أجزاء الدراسة .

تقسيم الدراسة وترتيبها :

لقد قمنا بتقسيم محتوى هذه الدراسة إلى أربعة فصول:

- الفصل الأول: تطرق إلى المفاهيم النظرية الأساسية للعولمة.
- الفصل الثاني: يتناول آثار العولمة على الأجهزة المصرفية .
- الفصل الثالث :يتضمن الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة .
- الفصل الرابع و الأخير يتناول إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة.

1- مفهوم العولمـــة

1-1– تعريف العولمة ، نشأتها.

1-1-1- معنى كلمة العولمة: (1) ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم ، ويعد كل من (Oliver Reiser) و(B. Davise) أول من نحت فعل يعولم To Globalize ، وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا إلى ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية . وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين و المختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية ، و بدلا منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون و الكوكبية نسبة إلى الكوكب ، وفي حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة (Mondialisation) نسبة إلى العالم في الفرنسية le Monde، ويبدو عموما أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الانجلوسكسوني (Globalization) وجعلها اسم علم أجنبي يشار إليها بالجلوباليزيشن كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.

1-1-2- تعريف العولمة: أصبحت العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات و يظهر الأدب الاقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد تعريف لهذه الظاهرة و من أهم التعريفات:

أ- يعرف كل من ها نسن بيترمارتين و هارلد شومان العولمة على أنها : " تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها ، بحيث تمتد من السوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا. " (2)

ب- كما يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها:" وصول نمـــط الإنتاج الرأسمـــالي عـــــند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج الرأسمالي ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي و الدولة و العولمة بهذا المعنى هي ، رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كـــانت رسملته على سطح النمط ." (3)

ج- ويعرفها أوليفيه دولغوس : " العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها ، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس و الأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد ، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تقتات الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و الثقافة و تتجاوز النظم و الإيديولوجيات ، وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة و البنى تحدد ممثليها الدول الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية ،وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال و الأحلام." (4)

1-2-العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة. (5)

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي و سياسي و ثقافي ، و يؤثر و يتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى، وسنركز على العامل الاقتصادي،دون إنكار أهمية العوامل الأخرى في تأثيرها على العولمة.

1-2-1- انخفاض القيود على التجارة و الاستثمار: بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية، وفي ظل رعاية الجات تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية .ولكن مع بداية السبعينيات بدأت الدول المتقدمة في العودة مرة أخرى إلى انتهاج سياسة الحماية، ونظرا لأنها ملتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات الجات، فإنها لجأت إلى تطبيق أو استخدام الحماية غير التعريفية، بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذت على تحرير التجارة وقيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل : الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية و أدى ذلك إلى المساعدة في تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال الفترة (1985- 1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة ،وضعف المعدل الذي تحقق في الستينيات .

1-2-2-التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي: يصف (Harris1993) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة و الحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة الممتدة من (1965 - 1988) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى 20% ومن

الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23 % وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية منخفضة الدخل من 27 % عام 1965إلى 34% عام 1988 . و استمرت الزيادة في السكان للدول النامية بمعدل أكثر من 2% سنويا. كذلك يعتبر(Qureshi-96) أن الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات ، الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينيات إلى 43% في منتصف التسعينيات ، ويتوقع أن تزيد عن 50% ،في العقد القادم ، ويرجع (Otsobo-96)جزء من زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة نوعية فعالة في إستراتيجية التنمية.

1-2-3- تكامل أسواق المال الدولية: (6) تعتبر الحركة الدولية لرأس المال ، مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية ، وتأتي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول أو خلال الأسواق المالية استجابة للاختلاف في معدلات الفائدة ، وكذا درجات و أشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس مال . كما حدث تزايد في التكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي ، نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية و الدول المصدرة لرأس المال ، كما ألغت كثيرا من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري ، وتخلت عن الرقابة على التدفقات المالية عبر الحدود .

1-2-4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر(7) : يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر ، فابتداء من منتصف الثمانينيات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة.

1-2-5- التقدم التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل والاتصالات (8) : ذكر (Dosi -89)أن التغيرات التكنولوجية إحدى محركات العولمة ، كذلك أكد على أهمية هذا العامل (Ablel Et Janelle-91) ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات و الاتصالات على تسارع عمليات العولمة ،كما أوضح (Lipsey-92) أن التكنولوجيا الحديثة ترتب عليها انتقال للنظم عبر الاقتصادية العالمية. كذلك حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل و الاتصالات ، فانخفضت قيمة المكالمة الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930 ،وكذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي ، وكذلك ظهور الفاكس وشبكات الاتصال ، الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية.

1-3- العولمة المالية :

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي ، وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة المالية أبعاداً ومضامين جديدة ، جعلت

المصارف تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل.

ولما كانت المصارف والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها، فإن العولمة المالية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه المصارف وبخاصة البنوك التجارية ، إلى التحول نحو المصارف الشاملة Universal Banks. وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفى عدة مجالات متنوعة. وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات . وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد معرفي (9). وفي ظل العولمة أصبحت المصارف تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين ، وتقدم لهم مستقبلاً أكثر غنىً وثراءاً على مستوى الخدمات المصرفية . و يقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا ابتكارية تملكها وتستخدمها فقط المصارف التي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والازدهار.

ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المالية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها المصارف، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم أو بالسندات (باعتبارها خدمات تقليدية معتادة) ، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة ، تدفع المصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة . وفي الوقت ذاته فإن الارتباط العضوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية يعتبر أساساً لوصول المصرف إلى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتيح وفورات النطاق والسعة المصرفية. وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل المصرف بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل ، والذي يعظم من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع(10).

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال المصارف، هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة ، والتي تعتبر انقلاباً واضحاً في عالم المصارف. إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة ، بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة والحجم الاقتصادي الكبير ، والأداء الاقتصادي الفائق ، أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والمتسارع في الانتشار والاتساع من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم (11).

كما أن العولمة المالية لا تعني أبداً التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية ، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة ، والانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج . هذا مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية وأكثر قدرة وأكثر نشاطاً، لضمان الامتداد والتوسع المصرفي.

إن العولمة ليست إطاراً للعمل فقط بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل أيضاً . ومن ثم فإن العولمة المالية تستند إلى عدة أسباب يتعين معرفتها والإحاطة بها، وفي الوقت نفسه ربطها بالركائز الدافعة لنمو المصرف وتوسعه وتفعيل قدراته (12).

2- الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي:

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعو لمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ،وننوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية إلى أدني مستوى . بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد إلى عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي :

2-1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية : لقد حدث تغيير كبير في أعمال المصارف وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمي . و أخذت كل المصارف تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات المصارف. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالمصارف . كما أن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم المصارف نتيجة لتزايد نشاط المصارف في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، مما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى ، وبخاصة إصدار السندات . إن تأثير العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف عند إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، بل امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور المصارف التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية .

2-2- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية :

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي(13). وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق .أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية .ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار،ونشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء .

2-3- ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل :

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواءا كانت عوامل خارجية أو داخلية، وأصبح لزاماً على المصارف أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل، من أهمها تدعيم راس المال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، وأصبح لازماً على المصارف الالتزام به كمعيار عالمي ، ومن ثم تأثرت المصارف العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية عام 1992(14).

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعر ف بمقررات بازل II وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .
* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .
* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية راس المال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا .ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي، وذلك بالارتكاز على تكوين راس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة .وتعتقد لجنة بازل بان الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي .

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفى نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة .و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية، والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية . وفى بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف،وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل راس مال كاف .

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي،خاصة ميادين الأوراق المالية والتامين، لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين . وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال .

2-4- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الأورغواي 1994 وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية : (15)

الاتجاه الأول:المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية

الاتجاه الثاني : المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى .

الاتجاه الثالث : المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية .

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف المصارف إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية . ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

2-5- الاندماج المصرفي :

إن احد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية بين المصارف الكبيرة والصغيرة، والمصارف الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل المصارف في العالم. و الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من مصرف في مصرف واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها:تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، وقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه. ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية ينصح بإجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج.

2-6- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال المصارف :

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي، زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلى العالمي(16)، ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة،والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجارة الرقيق والسرقات(17) .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي ، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل ، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل

الأموال يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.

3- الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة :

يشير هذا الفصل إلى موقف الجهاز المصرفي الجزائري من نتائج تطبيق السياسات اللازمة للنهوض به في ظل آليات تحرير الخدمات المصرفية وتطبيق المعايير العالمية ، ولبيان ذلك نستعرض التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري ثم الهيكل القائم حتى عام 2009 ، هذا بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات والوقوف على سياسة الإصلاح المصرفي التي تم تطبيقها من قبل المصرف المركزي وتقويم تلك السياسات الإصلاحية.

3-1- نظرة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري (18) :

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 مصرفاً أجنبياً خاصا ًاغلبها من جنسية فرنسية ، وبالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان للتأمين وصناديق البريد للودائع والادخار .

كما انه بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين ويخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا ، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري . لهذا كانت أغلب المصارف المتواجدة في الجزائر عبارة عن فروع للمصارف الفرنسية .إلا انه وبعد استقلال الجزائر ونظراً لأهمية القطاع المصرفي فانه أصبح تحت مراقبة وسيطرة الدولة الجزائرية . ويتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ في العام 1963، ليقوم بإصدار النقود وإدارة احتياط النقد الأجنبي (العملات الأجنبية) ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي وأخيراً مراقبة المصارف التجارية. أما المصارف التجارية الجزائرية التي باشرت أداء أعمالها في عقد الستينات من القرن العشرين فهي:

1-البنك الوطني الجزائري : انشأ عام 1966، ويقوم بالتعامل في الائتمان والديون ، ويتعامل في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية .

2- البنك الخارجي الجزائري :تأسس عام 1967، وهو يعتبر ثاني اكبر مصرف في الجزائر ، بعد البنك الوطني الجزائري . يهتم بتمويل التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي يقدمها .كما يتعامل مع الأفراد بوضع ودائعهم ، و له عدة فروع في الخارج خاصة في الدول العربية ، كما أنه مندمج مع بعض المصارف الأجنبية في الخارج .

3- القرض الشعبي الجزائري : انشئ عام 1966 ، يهتم بمنح القروض للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والتي تهتم بالصناعات التقليدية والسياحة والصيد البحري ، وأيضاً إلى التعاونيات غير

الفلاحية وأصحاب المهن ، كما يعتبر المقرض الرئيسي لمؤسسات الولايات والبلديات والى قدامى المجاهدين، ليقوموا بإنشاء مؤسسات تجارية حرفية صغيرة.

4-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط : تأسس عام 1964، له فروعه الخاصة ، و يقوم بمنح قروض من أجل بناء المساكن .

5- البنك الجزائري للتنمية : انشأ عام 1963، ليقوم بإعطاء قروض إلى القطاع المختلط (العمومي والخاص) . كما تم السماح له بتمويل المؤسسات العامة والاستثمارات الإنتاجية غير الفلاحية الطويلة المدى.

3-2- هيكل الجهاز المصرفي الجزائري :

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة ، هي المصارف والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل والشكل رقم (1) يبين ذلك .

3-3- برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها البنك المركزي الجزائر " بنك الجزائر " :

تمتلك الجزائر سوقاً ملائمة ، كما أنها تسير في اتجاه تصاعدي ومتنامي ، ويؤكد ذلك وجود خمسة عناصر رئيسة وأساسية تعكس البيئة الملائمة للاستثمار وتعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري . هذا وتتشكل العناصر المحورية للنشاط الاقتصادي في الجزائر مما يلي(19):

1- وجود تنظيم اقتصادي متجدد ومستقر.

2- تحسن واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي بفضل سياسات التعديل .

3- وجود سوق مفتوحة للمنافسة الداخلية والخارجية.

4- الاتجاه التصاعدي في التأهيل والتجديد والتوسع في الكفاءات الإنتاجية والهياكل الاقتصادية، علماً بأن الجزائر تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة.

شكل رقم (1): هيكل القطاع المصرفي في الجزائر

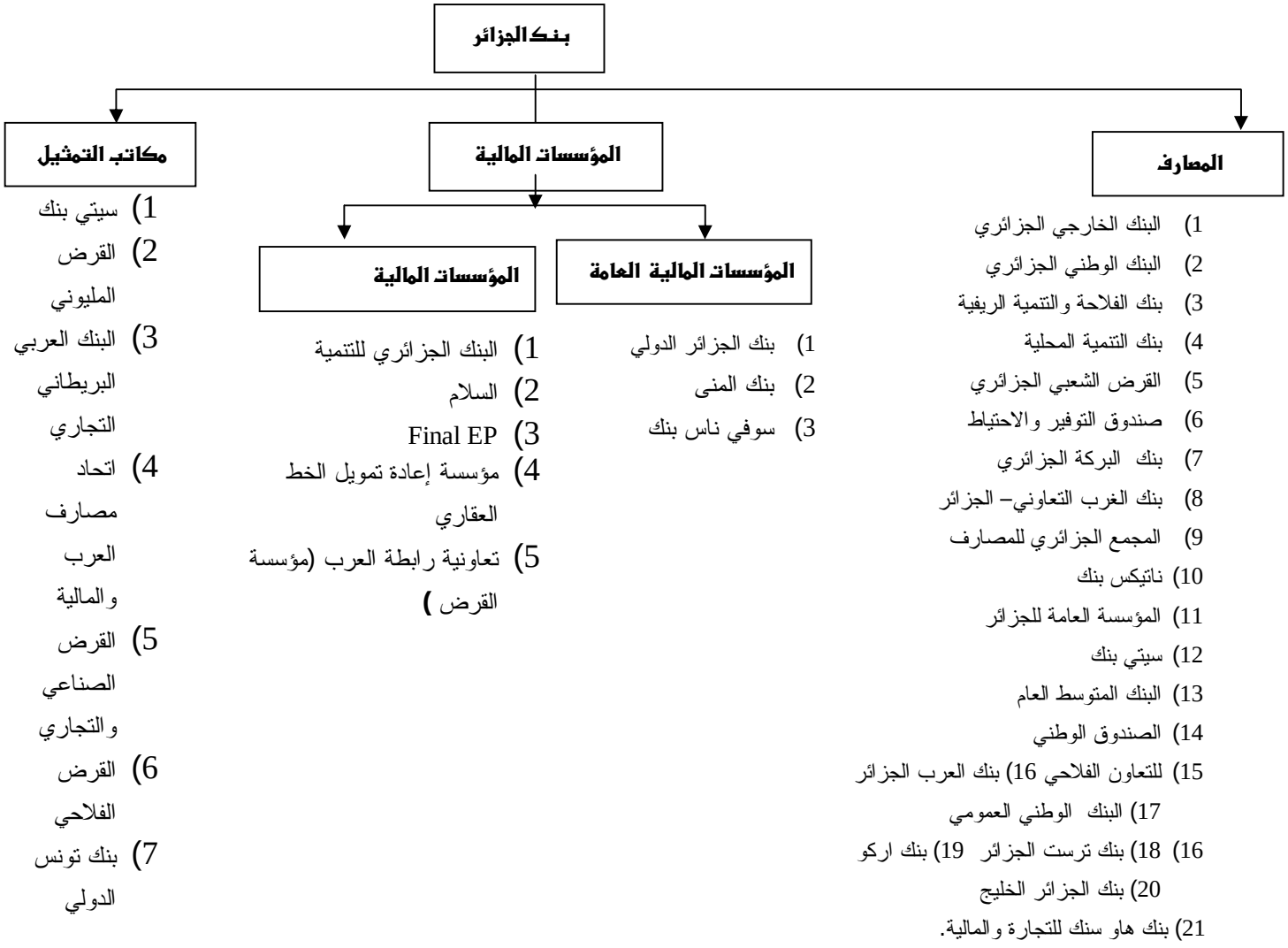

5- وجود قطاع مصرفي ومالي يتسم بالتطور والتقدم والتجدد، ويسير في اتجاه العصرنة والعولمة مع إمكانية إعادة هيكلته .

إن فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ومنه الإصلاح المصرفي، برزت بدرجة أساسية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مع ظهور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في 1990/04/14. وقد ظهرت من واقع هذا القانون أفكار لإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ العولمة المالية والتي كرست كذلك عبر برنامج التعديل الهيكلي من خلال الأسس الارتكازية للإصلاح المالي والنقدي.

إلا أن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح المصرفي كانت دون مستوى الطموح، وذلك نظراً للأسباب التالية:

ا- النجاح الأولي لبرنامج التعديل الهيكلي وتحقيق التوازنات ، لم يحقق النمو المنشود.

ب- عدم وجود آليات محددة لصنع القرار المصرفي الذاتي ، مع وجود فوائض في الكتلة النقدية .

ج- استخدام نتائج التطور التكنولوجي والمعلوماتي بقي دون المستوى المطلوب ، نظراً لغياب الابتكار التكنولوجي والإبداع الفني .

د- سهولة تحرك رؤوس الأموال عبر وسائل الاتصال الحديثة وتطور الأنظمة المصرفية واستخدامها لهذه الوسائل أدى إلى تسهيل عمليات الإقراض والتحويل ، إلا أن هذا لم يتحقق في المصارف الجزائرية .

يرى بعض الاقتصاديين أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من مشكلات حادة، وبالتالي فان إصلاحه وتهيئته لمواكبة مستجدات المنافسة العالمية يستوجب ما يلي:

1- توسيع قائمة المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تلبية حاجات المستهلكين.

2- تشجيع الهيئات المتخصصة في تمويل الاستثمار وتطوير الصادرات.

3- تطوير أسواق الرساميل لاستغلال القدرات وتشجيع اندماج المصارف والمتعاملين الوطنيين في الأسواق النقدية والمالية الدولية .

4- تكثيف البيئة المصرفية، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية .

5- التحسين المستمر في نوعية الخدمات، إذ أن الإصلاح الواجب تطبيقه يمر عبر إعادة هيكلة البيئة المصرفية على المستويين التنظيمي والعملي من جهة، والإسراع في تطوير دعامات الاتصالات الالكترونية لتسهيل نقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق.

4- إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة :

شهدت الساحة المصرفية الجزائرية في الآونة الأخيرة العديد من التطورات والتي انعكست بدورها على إعادة صياغة ملامح النظام المصرفي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة التحرير المصرفي، بشكل نتج عنه العديد من التحديات التي أصبحت تواجه البنوك، و تمثلت أهم هذه التحديات في تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجاتس GATS وما نتج عنه من زيادة حدة المنافسة، وتعرض البنوك المحلية إلى منافسة قوية من طرف البنوك العالمية و الكيانات المصرفية القوية التي تتمتع بخبرة و تكنولوجيا متقدمة.

4- 1- بناء الإطار المؤسساتي الملائم :

لكل نظام متطلباته المؤسساتية والمصارف الجزائرية لاتستطيع بمفردها رعاية متطلباته المؤسساتية والتي يفترض أن توفر طرقاً بديلة لاحتياجات التمويل وراس المال طويل الأجل وقصير الأجل...الخ. وهناك حاجة لقيام عدد من المؤسسات التي تدعم بعضها البعض فيشمل ذلك أسواق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وحتى على صعيد المصارف التجارية ثمة حاجة لإقامة عدد من الترتيبات المؤسساتية وتسهيلات التامين وإعادة التامين وبناء محيط مؤسساتي ملائم حيث يجب السعي لبحث المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الإطار التقليدي كما يجب قيام محاولات إنشاء مؤسسات يمكنها القيام بهذه المهام بطريقة في ظل العولمة وتحرير التجارة.

4- 2- زيادة حدة المنافسة:

نجحت المصارف الجزائرية في حشد مبالغ من الأموال إلا أن المحافظة على معدل نمو معقول في المستقبل يتطلب الكثير جدا من الجهود، و هناك أسبابا عديدة لهذا:

أولا : يجب معرفة أن الكثير من الودائع لدى المصارف الجزائرية حالياً لم تأتى نتيجة لإغراءات عوائد أخرى اكبر ولكن بسبب الالتزام الوطني بالنسبة للعملاء الذين يحفظون مدخراتهم في المصارف الوطنية

ثانيا :ظلت المصارف الجزائرية تمارس درجة من الاحتكار على الموارد المالية الخاصة لجمهور له دوافع وطنية وهذا الوضع أصبح يتغير بسرعة ، وأحد التطورات المهمة التي حدثت في السنوات الماضية هو دخول بعض فروع المصارف الأجنبية في التعامل المصرفي في

الجزائر ، والتطور هذا يعد اعترافاً واضحاً بجدوى النظام المصرفي الحر باعتباره نموذجاً بديلاً فهل يبشر ذلك بمستقبل جيد للمنافسة بين المصارف الوطنية والأجنبية في ظل تحرير تجارة الخدمات ؟ .

ستعتمد الإجابة على ذلك على كيفية رد فعل المصارف الجزائرية ، وبشكل عام يفترض أن تكون المنافسة جيدة فهي تجبر المؤسسات المصرفية التي تفتقر إلي الكفاءة على تطوير نفسها ، وفى ذلك تخفيض التكاليف وتحسن الخدمات للمستهلكين و تعزيز الابتكار وتحسن جودة المنتجات. والمصارف الأجنبية لها ميزة كبيرة على المصارف الجزائرية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق وباعا طويلا في الصناعة المصرفية ويفرض ذلك على المصارف الجزائرية منافسة شديدة ، وبالتالي فان بقاء المصارف الجزائرية في ظل تحرير التجارة وتداعيات العولمة مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسين أدائها .

4-3- بناء جسور وتكوين تحالفات استراتيجية

يتوقع أن تزيد المنافسة من المصارف الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية في المستقبل القريب بسبب العولمة ، فالأسواق العالمية تتقارب بسرعة تجاه الالتقاء في سوق موحد. كما أن الابتكارات التكنولوجية تقوم بدور مهم في التكامل المالي والعولمة وخفض ثورة الاتصالات من خلال المراسلات الإلكترونية. ففي كثير من البلدان يمكن للعملاء الإبحار في الإنترنت بين مصارف وصناديق استثمار ذات رأس مال متغير، ليس بوسع المصارف الجزائرية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات إذ يتعين عليها مراقبة التطورات حتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية ويجب عليها زيادة عملياتها وتكوين تحالفات استراتيجية

مع مصارف أخرى لتشييد جسورًا بين المصارف المحلية والإقليمية ، وسيستفيد من هذه التحالفات الاستراتيجية كلا الطرفين .

4-4- الحاجة لزيادة حجم المصارف الجزائرية :

إن الحجم هو أحد المتغيرات الهامة في تحديد كفاءة المصرف وقد أوضح خبراء الاقتصاد أن المصارف الكبيرة تكون في وضع أفضل لتحقيق الحد الأمثل للتوليفة. ونتيجة لذلك فان كفاءتها تفوق كفاءة المصارف الصغيرة ، بالإضافة إلى الكفاءة ، توجد بعض الأسباب التي تدعو إلي الدفاع عن كبر الحجم ، إذ أن القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة في تحديد المركز التمويلي، مما يعكس التزام المساهمين بأعمالهم التجارية، ولذلك يرغب المصرف في جمع أموال إضافية لزيادة راس المال ، فالموارد المتوفرة لها ليست كبيرة بما يكفى لتقليل المخاطر لأقل حد ممكن ولزيادة مستوى الكفاءة والتعامل بقدر اكبر من الفاعلية في الأسواق يفضل زيادة حجم عمليات المصارف الجزائرية .وفى هذا الصدد لابد من الاهتمام الجاد بعمليات الدمج الاختياري للمصارف القائمة ، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف التي تمتلكها الدولة .

4-5- الهندسة المالية :

إن الأسواق المالية تزداد تطورا ومنافسة يوما بعد يوم، وكي يتسنى الاستفادة من أجواء الأسواق التي تتغير بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة، لابد من عنصرين هما الهندسة المالية والابتكار.فحتى الآن مازالت الأدوات المالية في الجزائر منحصرة في الأدوات الكلاسيكية ومتغيراتها التي تم تطويرها منذ قرون خلت. وهذه الأدوات تم تطويرها لتلبية احتياجات تلك المجتمعات . بينما يمكن الاستفادة منها لتكون بمثابة خطوط توجيهية لإنشاء عقود معاملات

مالية جديدة تتواءم مع احتياجات السوق المحلية ، فليس من سبب لحصر أنفسنا فيها دون غيرها .

وفي ضوء مبادئ الابتكار ، يستحسن اللجوء إلى نهج"الحاجة " في الهندسة المالية ، فقد صمم المهندسون المتخصصون في الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقارية والخيارات والمشتقات ومشاريع تامين المعاشات وبطاقات الائتمان.الخ وذلك تلبية لاحتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة. إذ لابد من أن ندرس الاحتياجات التي تلبيها هذه الأدوات ، وان كانت الاحتياجات حقيقية فلابد من الاستفادة منها لتخدم الاقتصاد القومي الجزائري .

خاتمة:

يمكن قياس فعالية النظام المصرفي في أي اقتصاد كان بعاملين أساسيين. ويتمثل العامل الأول في مدى مقدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية خاصة تلك المتأتية من الإصدار النقدي. وأما العامل الثاني فيتمثل في الطريقة المثلى لتخصيص تلك الموارد. وعند الحديث عن المصارف التجارية الجزائرية من وجهة نظر مهنية، ينبغي أن نكون حذرين في إصدار الأحكام بناء على النتائج المتوصل إليها وهذا لمجموعة من الأسباب أقلها حداثة المصارف التجارية الجزائرية مقارنة بتلك العاملة في الدول المتقدمة، إضافة إلى الدور الذي أنيط بها، حيث يستند إلى مركزية التخطيط واتخاذ القرار مما ولد رتابة وجمود على مستوى حركيتها. كما أن تكليفها

بمهمة تمويل البرامج التنموية المخططة قد حد من مستوى أدائها، وقلل من فرصها في اكتساب المهارة.

مما سبق، يتضح أن الحاجة ملحة اليوم لقيام السلطات العمومية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإسراع في تجسيدها ميدانيا بغية الرفع من أداء هذه المصارف استجابة للتطورات الحاصلة في جميع الميادين وطنيا ودوليا، لذلك نرى أنه من الضروري أن :

- يتم إعادة الاعتبار لدور المصارف، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة، وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة).
- تبني نظام فعال للرقابة على عمل ونشاط المصارف التجارية والإشراف عليها من خلال تقوية دور البنك المركزي.
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات مصرفية حسب المقاييس الدولية.
- تحسين الهياكل وطرق الاستقبال، ووضع حد للعلاقات الجافة مع الزبائن والإجراءات البيروقراطية في الإدارة والتنظيم.
- تشكيل شبكة فروع واسعة في مختلف أرجاء الوطن للتقرب أكثر من الأعوان الاقتصاديين.
- إتمام إجراءات التطهير المالي للمصارف.

- التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها بهدف زيادة القدرة التنافسية.
- تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين و اتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد، مع تكوين وسائل الدفع وتعميم استعمالها.
- تطوير شبكة الاتصال بين الوكالات وبين المصارف نفسها.
- فيما يتعلق بتوزيع القروض، فعلى المصارف تكثيف نوع القروض حسب احتياجات الزبائن بهدف توزيع المخاطر وأخذ الضمانات اللازمة.

ومع كل هذا، فالنظام المصرفي في الجزائر يمتلك المقومات الأولية الضرورية التي تمكنه من انطلاقة فعلية نحو تطوير خدماته والرفع من مستوى أدائه للاندماج بفعالية في النظام المالي الدولي الجديد.

الهوامش المراجعية:

(1) د.ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003،ص 14.

(2) د. شذا جمال الخطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا،ط1 ،عبدين، مصر ،2002،ص13.

(3) د.مبارك بوعشة: البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة: العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001 ،جامعة متنوري، قسنطينة، ص181.

4) مرجع نفسه،ص182.

(5) د.عمر صقر : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001،ص9 -12 .

(6) د. عمر صقر: مرجع سابق، ص 13.

7) د. عمر صقر: مرجع سابق، ص 14.

(8) د. عمر صقر: مرجع سابق، ص15.

(9) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات المصارف ، الدار الجامعية للكتب ،2001، ص 28

(10) محسن احمد الخضري ، عولمة النشاط المصرفي،مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد222، يونيو1999، ص 172

(11) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 51

(12) محسن احمد الخضيري،عولمة النشاط المصرفي،مجلة اتحاد المصارف العربية،العدد 222،يونيو 1999،ص 173.

(13) احمد عبد الفتاح، الإصلاح المصرفي، ضروراته ومعوقاته ،الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته اتحاد المصارف العربية ،1993.

(14) السيد يس، مفهوم العولمة، العرب والعولمة،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،بيروت،ديسمبر 1998.

(15) طارق عبدا لعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف .2001

(16) عبد الرحمن يسرى،نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة ،مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة ،القاهرة 17-19 محرم 1420هـ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ،مصرف دبي الإسلامي ،العدد 17،217 يوليو 1999.

(17) عبد المنعم محمد الطيب ،العولمة والقطاع المصرفي في السودان ،رسالة دكتوراه جامعة النيلين ،يونيو 2002.

(18) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 19.

(19) عمر صخري مرجع سابق ، ص 28.